DOI:10.18018/URUK/020-13/696-710 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com

BM-Publisher

معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية والموقف الدولي منها 1963

ظفار محمد يحيى البزوني*
احمد صبري شاكر الخيكاني
جامعة ذي قار / كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2019/11/18
تاريخ التعديل: 2019/12/18
قبول النشر: 2020 /1/8
متوفر على النت:2020/6/11

الكلمات المفتاحية :
الاسلحة النووية
حظر التجارب النووية
معاهدة الحظر الجزئي

الملخص

تعد مسألة حظر تجارب الاسلحة النووية وسيلة ردع مناسبة لمنع الدول الاخرى من امتلاك الاسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، والتي اعتبرتها طريقة مناسبة للحفاظ بها على تقدمها النووي والحفاظ من خلالها على امنها القومي من تهديد الدول التي لديها تطلعات نووية كفرنسا والصين الشعبية ، فتحركت على الصعيد الدولي من اجل اقناع هذه الدول ومن ضمنها الاتحاد السوفيتي للالتزام بعدم القيام بتجارب الاسلحة النووية وتسنى لها ذلك من خلال عقد معاهدة حظر التجارب النووية عام 1963.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2020

المقدمة

تعد معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية عام 1963 حدثاً مهماً أثناء الحرب الباردة وعلى مستوى السياسة النووية . فعلى الرغم من نجاحها في تخفيف القلق الدولي من تداعيات وأثار التجارب النووية ، واحداثها تقارباً ولأول مرة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي في مجال الحد من انتشار الأسلحة النووية ، لكنها في الوقت نفسه دلت على فشل التفاوض بشأن الحظر الشامل للتجارب النووية الذي يعد وسيلة فعالة لمنع الانتشار النووي وايقاف المنافسة على الأسلحة النووية بين واشنطن موسكو ، كما أخفقت من تحقيق الهدف المقصود من ورائها وهو منع الدول الأخرى من امتلاك الأسلحة النووية ، إذ جعلت من تطوير الأسلحة النووية للقوى الكبرى أمراً قانونياً من خلال السماح لها بإجراء تجاربها تحت الأرض فقط ، الأمر الذي أدى إلى تجاهل المعاهدة من قبل فرنسا والصين الشعبية والمضي قدماً في إمتلاك وتطوير ترسانتهما النووية . لذلك شرعنا في دراسة المفاوضات التي دارت بين الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من جهة والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى للتوصل إلى إتفاق نهائي حول معاهدة حظر

*الناشر الرئيسي : E-mail : thfarb905@gmail. Com

التجارب النووية ، بعد أن تعرضت الإدارة الامريكية للضغط من قبل الرأي العام العالمي والمخاوف بشأن إنتشار القدرات النووية . وقد قسمت الدراسة إلى محورين ، إذ تطرق المحور الأول إلى الجهود التي بذلتها الإدارة الامريكية لإقناع الدول النووية وغير النووية في الإشتراك في مفاوضات معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية ، وتناول المحور الثاني المفاوضات التي دارت بين القوى النووية وانتهاءً بعقد المعاهدة بموسكو . وقد أعتمد الباحث على عدة مصادر متنوعة في إعداد الدراسة وكان في مقدمتها وثائق العلاقات الخارجية الامريكية (Foreign Relations of the United States) ، وتأتي أهمية هذه الوثائق كونها أستقت مادتها الأساسية من ملفات وزارة الخارجية الامريكية ، ومجلس الأمن القومي الأمريكي ، ووكالة الإستخبارات المركزية ، ووزارة الدفاع الامريكية ، وهيأة الأركان المشتركة ، ومكاتب الرؤساء الامريكان ، ولجنة الطاقة الذرية الامريكية ، وقد وفرت تلك الوثائق معلومات مهمة حول السياسة الامريكية للحد من التسلح النووي خلال تلك المدة ، وزودت الدراسة بمعلومات تفصيلية ومتسلسلة تاريخياً ، فضلاً عن وثائق مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (United Nations Office for Disarmament Affairs) ، ومصادر أخرى ذكرت في قائمة المصادر .

اولاً: المساعي الامريكية لعقد معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية :

دفعت الأزمة الكوبية[1] كلاً من نيكيتا خروشوف (Nikita Khrushchev)[2] وجون كيندي (John F. Kennedy)[3] للبحث عن تقارب سريع وإيجاد تعاون مثمر في منع إنتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب النووية لتجنب تكرارها ، فقد تبادلا عدة رسائل في إطار جهودهما للتفاوض على حل سلمي للأزمة ، وما أن وافق خروشوف على التفكيك الفوري للصواريخ وسحبها من كوبا في 28 تشرين الاول 1962 كتب إلى كيندي بأنه يجب علينا التأكد من عدم نشوب أية صراعات خطيرة أخرى قد تؤدي إلى كارثة نووية عالمية ومواصلة تبادل وجهات النظر بشأن حظر الأسلحة النووية والنووية الحرارية (الهيدروجينية) وغيرها من المشاكل المتعلقة بتخفيف التوتر الدولي[4] ، وقد شعر كيندي بالخطر المحدق في ظل هذه الأزمة ، وبدا أكثر رغبة للتعاون ، وأظهر إهتمامه العاجل لهذه المشكلة ، وأكد على اتفاقه مع خروشوف بوجوب إحراز تقدم حقيقي في هذا المجال الحيوي وإعطاء الأولوية للمسائل المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية على الأرض ، وبذل الجهود لحظر التجارب النووية ووضعها موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن ، وأعلن عن إستعداده لمناقشة هذه المسائل على وجه السرعة[5].

وتوافقاً مع ذلك أصدرت الأمم المتحدة قرارها المرقم 370 في 6 تشرين الثاني 1962 إستناداً إلى إقتراح تقدمت به مجموعة من الدول غير المالكة للأسلحة النووية طالبت فيه الدول الحائزة على الأسلحة النووية إيقاف التجارب النووية فوراً ، والسعي لإبرام معاهدة حظر التجارب النووية في جميع البيئات في موعد أقصاه 1 كانون الثاني 1963، وفي حالة عدم وجود إتفاق بحلول هذا التاريخ تكون الموافقة على فرض حظر جزئي على التجارب النووية يشمل حظر التجارب في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء مصحوباً بترتيبات لتعليق الإختبارات تحت الارض[6].

وفي ظل التفاهم الامريكي السوفيتي بشأن إتفاق منع إنتشار الأسلحة النووية ، إلتقى دين روسك(Dean Rusk)[7] بالسفير السوفيتي اناتولي دوبرينين(Anatoly Dobrynin)[8] في10 كانون الاول 1962 بواشنطن من أجل تحقيق هدفين تنشدهما الإدارة الامريكية من معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية ، أولهما : تحديد ما إذا كان الاتحاد السوفيتي في وضع يسمح له بإقناع الصين الشعبية بالإلتزام بشروط إتفاق عدم الإنتشار النووي مع إلتزام حلفاء واشنطن بذلك ، وثانيهما : تأكيد إلتزام الولايات المتحدة الامريكية بعدم نقل الأسلحة النووية وإعطاء فكرة دقيقة حول ما تعتزم القيام به من إعداد قوة نووية متعددة الأطراف تابعة لحلف شمال

DOI:10.18018/URUK/020-13/696-710

الأطلسي (الناتو) مع ضمانات بعدم إستخدام تلك القوة على أساس قرار وطني مفرد ، وأخبره بوجود مصلحة مشتركة بإنضمام كل من جمهورية المانيا الأتحادية والمانيا الديمقراطية والصين الشعبية لهذا الإتفاق [9] .

وفي غضون ذلك عمل روسك على إلتزام حلفاء الولايات المتحدة الامريكية باتفاقية منع الأنتشار النووي عندما سافرَ إلى الإجتماع الوزاري لحلف الناتو في 12 كانون الأول 1962 ، إذ أكد على إهتمام الإدارة الامريكية بعقد إتفاق منع الإنتشار النووي بين القوى النووية الاربع (الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي بالإضافة الى فرنسا) وحلفائها لأنه يلقي بعض العقبات في طريق التطور النووي الصيني ، وإلتزامها بإنشاء قوة نووية متعددة الأطراف تابعة للناتو ، وأستكشفَ روسك مع وزراء خارجية فرنسا وبريطانيا والمانيا الاتحادية آفاق الترويج لهذا الإتفاق مع الاتحاد السوفيتي ، ثم قدمَ مشروع إعلان عدم نقل الأسلحة النووية ، المتفق عليه سابقاً في 8 اب 1962 بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، وهو أن تعلن حكومات الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا رسمياً أنها لن تنقل أية أسلحة نووية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تحالف عسكري إلى السيطرة الوطنية على فرادى الدول التي لا تمتلك هذه الأسلحة وإنها لن تساعد الدول الأخرى في صنع هذه الأسلحة ، وعلى الدول غير المالكة للأسلحة النووية التعهد رسمياً بأنها لن تصنع أسلحة نووية وتمتنع عن الحصول عليها بشكل مباشر أو غير مباشر ولن تطلب أو تتلقى مساعدة الدول النووية في صنع أي من هذه الأسلحة ، وخلال الاجتماع طلبَ روسك من وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية تأييد مشروع الإعلان الامريكي ، فأعطت بريطانيا موافقتها على الفور ، وأشترطت المانيا الاتحادية موافقة بكين والتوقيع على الإعلان ، أما فرنسا فلم يكن موقفها واضحاً وصريحاً وطالبت بدراسة المشروع قبل الموافقة عليه [10] .

ثم واصلت الولايات المتحدة الامريكية جهودها لعقد معاهدة حظر التجارب النووية من حيث توقفت قبل الأزمة الكوبية ، وبعد أن وافق الاتحاد السوفيتي على قبول الحظر الجزئي والذي يشمل حظر التجارب النووية في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، لكن قضايا التفتيش والتحقق مازالت معلقة بين الطرفين ، ففي 19 كانون الاول 1962 أعلن خروشوف عن استعداد الحكومة السوفيتية قبول مبدأ الرقابة الدولية للتحقق من إنتهاك المعاهدة فضلاً عن موافقتها على عمليات التفتيش الموقعي من قبل الأمم المتحدة بواقع 2 – 4 عمليات تفتيش في كافة أراضي الاتحاد السوفيتي ، إلا أن كيندي أصر على أن تتراوح عمليات التفتيش ما بين 7 – 10 عملية لكلا البلدين من كل عام [11] .

لم يكن كيندي على إستعداد للتحرك بسرعة كبيرة نحو حظر التجارب النووية مالم يتم التأكد من إلتزام الصين الشعبية بالمعاهدة ومنعها من الحصول على قنبلتها النووية ، وعبر عن ذلك خلال لقائه بنائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي فاسيلي كوزنتسوف (Vasili Kuznetsov)[12] ، في 9 كانون الثاني 1963 بأن الإدارة الامريكية ترغب في المضي قدماً في محادثات حظر التجارب النووية ، لكن الأمر معقد بسبب العديد من المشاكل الفنية ، كما قلل من أهمية عقد المعاهدة بسبب إمتلاك الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي لأعداد كبيرة من الأسلحة النووية ، وأكد على ضرورة إيقاف انتشار هذه الأسلحة مبدياً قلقه من مسألة الصين الشعبية ومدى إلتزامها بالمعاهدة ، ومشيراً إلى عدم وجود دليل على أنها ستكون محكومة بأية معاهدة قد تعقدها واشنطن وموسكو [13] ، وعبر كيندي عن ذلك بصراحة خلال إجتماعه بالإدارة الامريكية ، إذ أشار إن السبب وراء حظر التجارب النووية يتعلق بوضع الصين الشعبية وخلاف ذلك لن يستحق التأخير [14] ، وأوضح كوزنتسوف موقف الحكومة السوفيتية تجاه الصين الشعبية بأنه لا يمكن التحدث عن الدول الأشتراكية

DOI:10.18018/URUK/020-13/696-710

الأخرى ، وإن الصين الشعبية ليست عضواً في الأمم المتحدة لكي يتم إلزامها بالمعاهدة ، وإن الولايات المتحدة الامريكية هي المسؤولة عن هذا الوضع ، ومع ذلك فإن إتفاق القوى الأربع (الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا) على حظر التجارب النووية سوف تؤدي دوراً مهماً وعلى الدول الأخرى أن تأخذ هذا الاتفاق بعين الاعتبار[15] .

أبدت الحكومة السوفيتية في 7 شباط 1963 إعتراضها على مظاهر الإزدواجية في السياسة الامريكية تجاه حلفائها وعزمها على إنشاء قوة نووية متعددة الأطراف تابعة لحلف الناتو ، وبالمقابل عززت جهودها لمنع حلفاء الاتحاد السوفيتي من حصولهم على الأسلحة النووية ، وعبرت عن مخاوفها بشأن نقل الأسلحة النووية إلى جمهورية المانيا الاتحادية في ظل إبرام معاهدة (التحالف والصداقة) بين فرنسا والمانيا الاتحادية في باريس والتي تنص على تعاون عسكري شامل بين هذين البلدين[16] ، وعدت تلك الإجراءات تناقضاً واضحاً مع هدف اتفاق منع إنتشار الأسلحة النووية ، لذلك طالبت الإدارة الامريكية بإعلان موقفها وبصراحة إذا كانت عازمة على نشر الأسلحة النووية إلى الدول المشاركة في حلف الناتو وزيادة عدد الدول النووية ، وأكدت الحكومة السوفيتية إن ذلك سيدفعها إلى تزويد الأسلحة النووية إلى الدول الصديقة لها ايضاً ، وقد أوضحَ روسك لدوبرينين بأن مصلحة الولايات المتحدة الامريكية الأساسية هي منع إنتشار الأسلحة النووية وإن توسيع القدرات الوطنية النووية يتعارض مع هذا المبدأ ، كما رفض فكرة الإزدواجية بالتعامل مع بقية الأطراف في مسألة انتشار الأسلحة النووية ، وإن الفرق بين إنتشار القدرات النووية الوطنية والترتيبات متعددة الأطراف التي لا تزيد القدرات الوطنية سواءً لإنتاج الأسلحة النووية أو السيطرة عليها ، وفيما يتعلق بالقلق الذي أعربت عنه الحكومة السوفيتية بشأن المعاهدة الفرنسية الالمانية ، وأشارَ روسك إلى أن المانيا تعهدت بالتخلي عن حقها في تصنيع وامتلاك الأسلحة النووية في 23 تشرين الأول 1954 عند تعديل معاهدة بروكسل[17] .

وفي ضوء الإعتراضات السوفيتية ، أولت الإدارة الامريكية الموقف الفرنسي من توقيع معاهدة عدم نشر الأسلحة أهمية كبيرة ، لكون فرنسا تمثل دولة نووية وموافقتها شرط لإستكمال المحادثات مع الجانب السوفيتي ووضع تفاصيل المعاهدة مع القوى النووية الأربع[18] ، لذلك ألتقى روسك وزير الخارجية الامريكي في 28 شباط 1963 بالسفير الفرنسي في واشنطن هيرفي الفاند (Hervé Alphand)[19] ، الذي أوضح إن العلاقات السوفيتية الصينية إذا لم تتحسن فلن يوقع (الصينيون الشيوعيون) على الإتفاق ، وبذلك تكون مجرد ورقة دون قيمة ، فأجابه روسك إن الحكومة السوفيتية على إستعداد لحجب التعاون النووي مع الصين الشعبية إذا حجب الغرب التعاون النووي مع المانيا الاتحادية وإن هناك دلائل قوية على ذلك ، وفي اليوم التالي صرح موريس دي مورفيل وزير الخارجية الفرنسي قائلاً : إذا كان موقف الحكومة السوفيتية إيجابياً تجاه عدم نشر الأسلحة النووية ، وإن الصين الشعبية على استعداد للانضمام للاتفاق فإن الحكومة الفرنسية حينها ستتخذ قراراً نهائياً بشأن الإلتزام بذلك[20] .

حاول رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان (Harold Macmillan)[21] ، التأثير على كيندي من أجل تقديم تنازلات إلى الاتحاد السوفيتي بشأن تقليل عدد عمليات التفتيش لدفع مفاوضات حظر التجارب النووية للأمام ، كما أقترحَ ربط مفاوضات عدم إنتشار الأسلحة النووية بمفاوضات حظر التجارب النووية[22] ، إلا أن السفير الامريكي في موسكو لولين تومسون (Llewellyn Thompson)[23] ، شكك في نوايا مقترح ماكميلان ومحاولة الضغط على كيندي في هذا الوقت بالذات ، ونصح كيندي بعدم وجود فائدة من تقديمه التنازل في هذا الوقت لأن خروشوف يعاني من خلافات حادة مع الصين الشعبية[24] ، لذلك أرسل كيندي رسالة في 28 اذار 1963 إلى ماكميلان أوضحَ فيها أولويات الإدارة

DOI:10.18018/URUK/020-13/696-710

الامريكية ورده على مقترحاته ، معتقداً إن القيام بمبادرة امريكية بشأن تقليل عمليات التفتيش الموقعي قد تؤدي إلى قرار سوفيتي لا يلبي المصالح الامريكية ، ولابد من النظر في إشراك الاتحاد السوفيتي في مفاوضات حظر التجارب النووية بنجاح تام وإن خروشوف يناور لإعادة تنظيم سياسات الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية ، أو لإلقاء اللوم على الصين الشعبية لرفضها الإلتزام بحظر التجارب النووية ، كما رفضَ مقترح ماكميلان بعقد اتفاق موازٍ مع الحكومة السوفيتية بشأن عدم إنتشار الأسلحة النووية ، بسبب موقف فرنسا غير الواضح من الإتفاق ، ورفض المشاركة في مشروع القوة متعددة الأطراف التابعة للناتو ، وتشدد الموقف السوفيتي تجاه القوة النووية متعددة الأطراف ، إذ قدمت الحكومة السوفيتية دليلاً على عدم الرغبة في الالتزام بإعلان نشر الأسلحة النووية من النوع الذي اقترحته الإدارة الامريكية ، واقترحَ كيندي إرسال خطاب مشترك إلى خروشوف في وقت مناسب لمعرفة آفاق التقدم بشأن حظر التجارب النووية[25] .

حددت هيأة الأركان المشتركة الإجراءات والخطوات التي يمكن تطبيقها من أجل إقناع الصين الشعبية أو إجبارها لقبول شروط إتفاق حظر التجارب النووية ، أو أي اتفاق آخر لمنع انتشار الأسلحة النووية ، وشملت هذه الإجراءات سلسلة من المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وأكدت على ضرورة سعي الإدارة الامريكية إلى تعاون الدول الأخرى في تطبيقها ، ولاسيما العمل المشترك مع الاتحاد السوفيتي لأنها في وضع افضل لممارسة نفوذها على الصين الشعبية ، على الرغم من الصعوبات الكامنة في مثل هذا التعاون ، وطالبت بالإسراع في تنفيذ هذه الخطوات لاسيما في ضوء التقارير الاستخبارية التي تشير إلى قدرة الصين الشعبية على إمتلاك السلاح النووي بحلول عامي 1963 – 1964[26] ، ولذلك بعث كيندي برسالة إلى خروشوف في 15 نيسان 1963 حاولَ فيها اقناعه بإمكانية التوصل لإتفاق حظر التجارب النووية الذي من شأنه أن يساعد في خلق الثقة بينهما ، وتسوية المسائل العالقة ومنها المضي قدماً في إتفاق عدم نشر الأسلحة النووية ، ومنع تطوير القدرات النووية الوطنية . كما إقترح إرسال ممثل شخصي عن الجانب الامريكي والبريطاني إلى موسكو لمناقشة قضية حظر التجارب النووية وعدد عمليات التفتيش السبعة التي تطالب بها الإدارة الامريكية وعدد العمليات الثلاث المقترحة من قبل الحكومة السوفيتية[27] .

أبدى خروشوف في 8 ايار 1963 إستعداده لإستقبال ممثلين عن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا في موسكو بتاريخ 15 تموز 1963 للتفاوض بشأن إيقاف تجارب الأسلحة النووية ، لكن رفض قبول مبدأ عمليات التفتيش الدولية للتحقق من إلتزام الدول بإتفاق حظر التجارب ، وعزا ذلك إلى كفاية وسائل التحقق الوطنية للكشف عن الإنفجارات النووية السرية وتحت الأرض لدرجة أن المحطات الزلزالية السوفيتية كشفت الإختبارات النووية الفرنسية في صحراء الجزائر ، وشكك في نوايا الإدارة الامريكية بعدم قبول الإعتماد على هذه الوسائل للتحقق من إيقاف التجارب النووية وإصرارها على فرض التفتيش الدولي ، وقد لخص موقفه بجملة واحدة ، سنوقع الإتفاق على الفور بدون عمليات تفتيش تجسسيه[28] .

وعلى الرغم من الإختلاف بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي بشأن عمليات التفتيش ، فإن كيندي كان يأمل من إرسال الممثلين إلى موسكو للتحدث بحرية من أجل إحداث تقارب في مواقفهما حول حظر تجارب الأسلحة النووية ، وأوضح لخروشوف أن تقنيات كشف الزلزال يمكنها إكتشاف الهزات الأرضية الناتجة عن الإنفجارات الكبيرة ، لكن هناك أحداثاً تحت الأرض تحدث في كلا البلدين لا يمكن تحديدها بشكل مؤكد دون إجراء تفتيش في الموقع ، أما بالنسبة لإرسال المفتشين لأغراض التجسس ، فأكد كيندي أنه ليس لديه نية لمثل هذا الغرض ولإزالة الشك فإن الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وممثليهما على إستعداد لمناقشة الضمانات التي تمنع التجسس ويمكن ترتيبها بالتفصيل

DOI:10.18018/URUK/020-13/696-710

حتى يتسنى للجانبين الدخول في مفاوضات حظر تجارب الأسلحة النووية بحسن نية مما له قيمة في حد ذاته بسبب تأثيره الإيجابي على الوضع الدولي[29] .

وبعد أن إستكمل كيندي وماكميلان مراسلتهما مع خروشوف والإتفاق على إرسال وفد امريكي بريطاني إلى موسكو لمناقشة طرق التغلب على الخلافات بين الجانبين بشأن إتفاق حظر تجارب الأسلحة النووية ، أعلن كيندي في 10 حزيران 1963 بأن مناقشات الدول الثلاث الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي سوف تبدأ في 15 تموز 1963 للإتفاق على معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية ، وكبادرة عن حسن النوايا أعلن أيضاً عن ايقاف التجارب في الجو طالما أن الدول الأخرى لا تفعل ذلك ، ولن تكون أول دولة تستأنف تجاربها[30] .

كانت المصلحة الرئيسية للولايات المتحدة الامريكية لعقد اتفاقية حظر تجارب الأسلحة النووية ، بوصفها واحدة من الخطوات الأخرى لمنع انتشار الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم ، ومع إستعداد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي للتفاوض بجدية ، تحرك كيندي لدعم سياسته بشأن معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية ، وحاولَ اولاً الحصول على إنضمام فرنسا للمعسكر الغربي لضمان عدم وجود قوى نووية أخرى من جانب دول الحلفاء وبالتالي التقليل من خطورة البرنامج النووي الفرنسي[31] ، فابلغَ تشارلز بوهلين (Charles E. Bohlen)[32] ، في 15 حزيران 1963 ، موريس دي مورفيل بأنه في حالة إنضمام فرنسا للإتفاقية فإنها ستتخلى عن بعض التطورات التقنية في برنامجها النووي ، وعندها ستكون الولايات المتحدة الامريكية على إستعداد لمناقشة ما يمكن تقديمه لفرنسا وتلبية إحتياجاتها النووية[33] .

وكانت إحدى مشكلات كيندي مع ماكميلان هي منع بريطانيا من تقويض الموقف الامريكي بشأن عدد عمليات التفتيش من خلال اللقاء معه في 30 حزيران 1963 ، ومناقشة طرق التغلب على مشاكل التفتيش والتي أنتجت موقفاً موحداً مما يجب القيام به أثناء المفاوضات هو التفاوض على مشروعي المعاهدة التي قدمت إلى لجنة الثمان عشرة دولة لنزع السلاح في 27 اب 1962[34] ، ومحاولة التوصل إلى اتفاق حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية ، وتجنب ذكر عدد عمليات التفتيش المطلوبة للتحقق وتقديم الضمانات اللازمة ضد التجسس ، وإذا تعذر التفاوض على اتفاق شامل يكون البديل هي الإتفاق على معاهدة الحظر (الجزئي) بدون عمليات التفتيش ، والذي سيلبي المطالب السوفيتية وفي الوقت نفسه يجعل الحظر أكثر اتساقاً مع المتطلبات العسكرية والسياسية الامريكية[35] .

لذلك كانت أحد محاور اجتماع مجلس الأمن القومي الامريكي في 9 تموز 1963 وبحضور الرئيس كيندي هي النظر في قبول معاهدة حظر التجارب الجزئية ، والأثار المترتبة على إلغاء التفتيش من مشروع المعاهدة ، وما يشكله من تهديد لتوازن القوى بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي[36] ، وكيف جعل الحكومة السوفيتية تلزم الصين الشعبية بمعاهدة حظر التجارب النووية ، وقد بدأ روسك إفتتاح الإجتماع بموقف الاتحاد السوفيتي على أن الانظمة الوطنية كافية للتحقق من الإلتزام بالمعاهدة وإن التفتيش الموقعي غير ضروري ، فإذا أصبح من غير الممكن إقناع الحكومة السوفيتية بالإتفاق على عدد ودور عمليات التفتيش للكشف عن التجارب السرية ، فقد تكون معاهدة الحظر الجزئي هي أفضل حل يمكن الحصول عليه ، لأن معاهدة من هذا النوع تسمح للولايات المتحدة الامريكية بتخفيف إصرارها على ضرورة عمليات التفتيش الإجبارية ، وإن المخاطر التي يتعرض لها الأمن القومي الامريكي من سباق التسلح النووي غير المحدود تفوق المخاطر الكامنة في معاهدة حظر التجارب النووية . وأشار وزير الدفاع الامريكي روبرت ماكنمارا (Robert McNamara)[37] ، بوجود مواقف متضاربة حول قرار حكومي حازم من مشروع المعاهدة البديلة وإذا أصبحت موقفاً حكومياً معتمداً فيتعين على هيأة الأركان المشتركة أن تشهد لصالحها .

DOI:10.18018/URUK/020-13/696-710

كما بين ويليام فوستر(William Foster)[38] ، بأن التوقيع على المعاهدة يعد خطوة أولى نحو هدفنا المتمثل بمنع إنتشار الأسلحة النووية ولا وجود لأي تهديد في التقدم النووي الامريكي القائم . في حين واصلت هيأة الأركان المشتركة معارضتها للمعاهدة وإنها لا تصب في المصلحة الوطنية ولابد من مراجعة بنود المعاهدة[39] .

كان كيندي عازماً على المضي بمعاهدة حظر التجارب النووية ، على الرغم من وجود معارضة داخل إدارته والتي قد تتسبب برفضها داخل الكونغرس ، وعد القيام بهذه المهمة هي فرصة الولايات المتحدة الامريكية الأخيرة لتجنب أخطار سباق التسلح ومنع إنتشار الأسلحة النووية . كما إنه رفض لهيأة الأركان المشتركة أن تعبر عن رأيها الرافض للمعاهدة بشكل رسمي ، وعد موقفها من المعاهدة رأياً شخصياً خلال استجواب الكونغرس ، كما منعهم من الإدلاء ببيان رسمي بذلك وصرح بأنه إذا قبل الاتحاد السوفيتي معاهدتنا فيتعين علينا الكفاح من أجل الفوز بها في الكونغرس[40] .

أما بخصوص منع الصين الشعبية من إمتلاك قدرة نووية ، فقد بقيت بكين هي الدافع الرئيسي لقرارات كيندي وأراد إستخدام إجتماع موسكو لإبرام معاهدة حظر التجارب النووية وتشكيل تحالف مناهض للصين الشعبية ، فاتفقت الإدارة الامريكية على أن الإتفاق مع الاتحاد السوفيتي يدفعهما لمنع الصين الشعبية من إمتلاكها للأسلحة النووية ، وعبرَ عن ذلك كيندي بأن مفتاح المفاوضات في موسكو تعتمد إلى حد كبير على تطور النزاع السوفيتي – الصيني ، وفي النهاية حكمت الإدارة الامريكية على معاهدة حظر التجارب النووية بأنها لصالحها، وأستندت في حكمها على ذلك لسببين : أولهما : على أنها خطوة اولى وهامة لوقف سباق التسلح النووي وتقليل التوترات الدولية ، وثانيهما : أنها خطوة لا غنى عنها للحد من زيادة إنتشار الأسلحة النووية ، وإن إزدياد عدد القوى الحائزة للأسلحة النووية يشكل تهديداً خطيراً لأمن الولايات المتحدة الامريكية وإستقرارها ، ولذلك يجب النظر إلى معاهدة حظر التجارب النووية على أنها وسيلة ناجعة للحد من إنتشار الأسلحة النووية[41] .

واستناداً إلى ذلك أعطيت التعليمات للمفاوض الامريكي افريل هاريمان (Averell Harriman)[42] ، في 10 تموز 1963 وهدفها الأول هو تحقيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، وإذا لم يتمكن من ذلك في ظل الإصرار السوفيتي برفض التفتيش ينبغي حينها السعي إلى عقد معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية على غرار مشروع معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء والتي قدمت في 27 اب 1962 الى لجنة الثمان عشرة دولة لنزع السلاح التابعة للأمم المتحدة[43] .

ثانياً : انطلاق المباحثات لعقد معاهدة حظر التجارب النووية :

ابتدأت المفاوضات في الكرملن يوم 15 تموز 1963 بحضور افريل هاريمان وهيلشام فيسكونت (Hailsham Viscount)[44] ، وخروشوف الذي أكد من جديد على أن الخطة الانكلو- امريكية ستصل إلى حد التجسس مما ينفي إمكانية التفاوض على معاهدة الحظر الشامل ، وتم الاتفاق على أن يكون التفاوض على معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت الماء ، وتم الإتفاق على إسقاط فرنسا من مسودة المعاهدة التي سلمت لخروشوف ، والذي بدوره طمأن هاريمان بأنه لا داعٍ للقلق من تهديد الصين الشعبية وهناك بضع سنوات امامها قبل أن تكون قوة نووية ، وإنه لا توجد قوة أخرى غير الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي قادرة على تكديس الأسلحة النووية[45] .

بقي كيندي معتقداً بأن المشكلة الصينية هي أخطر من تطمينات خروشوف حول عدم التهديد الصيني في المستقبل القريب وإن القوة النووية مهما كانت صغيرة وفي أيدي اشخاص مثل الصينيين الشيوعيين هي خطيرة جداً بالنسبة للجميع ، وطلب من هاريمان إستنباط وجهة نظره حول وسائل الحد من تطلعات الصين

DOI:10.18018/URUK/020-13/696-710

الشعبية النووية أو منع التنمية النووية الصينية وإستعداده لإتخاذ إجراء سوفيتي بشأن ذلك أو قبول عمل امريكي وقائي يهدف في هذا الأتجاه[46] .

يتضح من ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية كانت تسعى للحصول على موافقة سوفيتية بالإشتراك معها في عمل عسكري ضد الصين الشعبية في حال رفضت الإلتزام بمعاهدة حظر التجارب وإصرارها على إمتلاك السلاح النووي ، لكن هدف خروشوف من منع الصين الشعبية سببه تقليل تأثيرها بشكل خاص على القيادة السوفيتية للحركة الشيوعية الدولية ، وبما أنه غير قادر على إقناعها بالموافقة على حظر تجارب الأسلحة النووية ، فإنه حاول جعل أكبر عدد ممكن من الدول تلتزم بالمعاهدة مما يترك بكين معزولة سياسياً فقط .

وبعد مناقشات أولية بدأت الأطراف الثلاثة في 16 تموز 1963 بفحص مسودات معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، وظهرَ أثناء ذلك بعض الخلافات الرئيسية حول بنود المعاهدة ، فقد طلب هاريمان إضافة بند الانسحاب إلى المعاهدة ، لأن الإدارة الأمريكية أرادت الاعتراف الرسمي بحقها القانوني بالرد في حال حصل أي تغيير في ميزان القوى العالمي إذا حصلت الصين الشعبية على قنبلتها النووية ، وكذلك تأمين موافقة الكونغرس على المعاهدة بإضافة هذا الشرط[47] ، إعتقدت الحكومة السوفيتية أن هذا الشرط غير ضروري ، ورفض اندريه غروميكو(Andrei Gromyko)[48] ، أية إشارة إلى التجارب النووية الصينية الذي سيؤدي إلى الإستنتاج بأن موسكو كانت تحت الضغط من قبل واشنطن لفعل أي شيء حيال التهديد النووي الصيني[49] ، فأستقرَ الجانبان على صيغة مرضية لجميع الأطراف في المادة الرابعة من المعاهدة وهي : لكل طرف الحق في ممارسة سيادته الوطنية والإنسحاب من المعاهدة عندما ترى أن هناك احداثاً غير عادية تتعلق بموضوع المعاهدة تعرض مصالح بلده العليا للخطر[50] .

كما ناقش هاريمان وغروميكو في 23 تموز 1963 إنضمام الدول غير المعترف بها عالمياً لدى الأمم المتحدة كالصين الشعبية والمانيا الديمقراطية ، وكانت رغبة الولايات المتحدة الامريكية إنضمام أكبر عدد ممكن من الدول والأنظمة إلى المعاهدة وأن يكون الانضمام سهلاً قدر الإمكان[51] ، فأبتكر هاريمان وهيلشام نظاماً تعمل بموجبه هذه الأنظمة والحكومات غير المعترف بها كدول وأنظمة وديعة ، أي السماح لها بالإنضمام إلى المعاهدة بالاشتراك مع الدول التي تشاطرها الرأي ، فعلى سبيل المثال بانضمام المانيا الاتحادية تودع وثيقة إنضمامها وإلتزامها لدى الولايات المتحدة الامريكية وكذلك الصين الشعبية وتكون ملزمة ومسؤولة عن المعاهدة عندما تودع وثيقة إنضمامها لدى الاتحاد السوفيتي[52] .

وبعد عشرة أيام من المفاوضات وإزالة جميع العقبات والمشاكل توصل ممثلو الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي إلى إتفاق على نص معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء في 25 تموز 1963 بموسكو[53] ، وقد عد كيندي ذلك الإتفاق خطوة أولى نحو تقارب أوسع بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي والحد من التداعيات النووية وتقييد الانتشار النووي وإبطاء سباق التسلح بطريقة تعزز أمن الولايات المتحدة الامريكية[54] .

وفي اليوم نفسه ، بعث كيندي برسالة إلى الرئيس الفرنسي شارل ديغول (Charles de Gaulle)[55] ، دعاه فيه للتعاون والإنضمام إلى المعاهدة والتوقف عن التجارب الفرنسية ، مقابل تقديم مساعدة امريكية لتطوير البرنامج النووي الفرنسي[56] ، ومع ذلك أعلن ديغول في 29 تموز 1963 بأنه لا توجد فرصة لإلتزام فرنسا بمعاهدة حظر التجارب النووية مالم تحقق مكانة دولية ممتازة مقارنة بالقوى النووية الأخرى ، كما لا يمكن لفرنسا أن تتلقى أية مساعدة في هذا المجال من دولة أخرى دون شروط من شأنها أن تقيد حقها في إستخدام الأسلحة النووية وإن هذا يتعارض مع سيادة

DOI:10.18018/URUK/020-13/696-710

فرنسا[57] . كما نددت الصين الشعبية ايضاً بالمعاهدة وأصدرت بياناً في 30 تموز 1963 رفضت فيه الالتزام بها ، وحملت عليها بشدة ووصفتها بأنها مؤامرة طرفاها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي لتبرير إستمرار إحتكارهما النووي ، وعدتها خدعة كبيرة هدفها عدم تمكين الصين الشعبية من إمتلاك السلاح النووي والإبقاء عليه بلداً زراعياً يعتمد على مساعدة الدول الكبرى له[58] .

وعلى الرغم من تصريحات الإدارة الامريكية بأنها نجحت في عقد معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية وعلقت عليها الآمال لمنع ظهور قوى نووية اخرى يمكن أن تنافسها عسكرياً وسياسياً سواء من الجانب الغربي أو من الجانب الشيوعي ، لكنها في حقيقة الأمر فشلت في إقناع فرنسا فرفضت التوقيع على المعاهدة واستمرت بإجراء تجاربها النووية ، وكذلك الصين الشعبية التي لم ينجح خروشوف بعزلها سياسياً وإخضاعها للإلتزام بالمعاهدة ، بل واصلت جهودها لإمتلاك السلاح النووي[59] .

خشيت المانيا الاتحادية من التقارب الامريكي السوفيتي وكانت حذرة جداً من المعاهدة بسبب مخاوفها من الإعتراف الدولي بألمانيا الديمقراطية على أنها الممثل الرسمي للشعب الالماني ، فقد عبر المستشار الالماني كونراد اديناور (Konrad Adenauer)[60] ، عن ذلك لوزير الدفاع الامريكي روبرت ماكنمارا في 30 تموز 1963 بأن التوقيع على معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية كان نجاحاً معيناً لكن لا ينبغي المبالغة في هذا النجاح ، وبعد لقائه بالوزير دين روسك في 10 اب 1963 الذي أوضحَ له إن الالتزام بالمعاهدة من قبل الأنظمة غير المعترف بها لدى الأمم المتحدة لا يعني الاعتراف بها من قبل الإدارة الامريكية ، وقد فعلنا ذلك لأجل عدم الإعتراف بألمانيا الديمقراطية كما لا نعتقد أن مركزها سيتغير بمجرد الإلتزام بالمعاهدة أو عن طريق إيداع التوقيع في موسكو كما أوضحنا طوال النقاش ، انه لا يوجد شيء في هذه المعاهدة يمكن أن يؤثر على سياسة الولايات المتحدة الامريكية بعدم الإعتراف بألمانيا الديمقراطية ، وبعد هذا التوضيح أجابه اديناور الآن يمكن التأكيد بإستمرار الإلتزام الالماني[61] ، وفي 17 اب 1963 صرح اديناور بأن حكومته قررت الإنضمام إلى المعاهدة وقد رحبت بوقف التجارب النووية منذ البداية لكنها كانت لديها مخاوفها من الحاجة إلى الحفاظ على أمل أولئك الذين مازالوا مجبرين على العيش تحت الحكم الشيوعي في المانيا الديمقراطية[62] .

قادت الإدارة الامريكية حملة للتصدي لآراء المعارضين على معاهدة الحظر الجزئي على تجارب الأسلحة النووية داخل الكونغرس الامريكي ، وعقدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الامريكي عدة جلسات استماع ابتداءً من 18 اب 1963 ، وأعلن ماكنمارا عن دعمه القاطع للمعاهدة أمام اللجنة بدليل أن القوات النووية الامريكية آمنة ومتفوقة بشكل واضح عن القوات السوفيتية ، وإنه سيتم الكشف عن أي اختبارات سوفيتية كبرى ، كما فعلَ أعضاء أخرون في هيأة الأركان المشتركة إذ أكدوا دعمهم للمعاهدة مشروطاً بأربعة ضمانات : هي إستمرار التجارب النووية تحت الأرض ، وإستمرار برامج البحث النووي ، والإستعداد المستمر لإستئناف التجارب الجوية ، والعمل على تحسين معدات الكشف والتحقق من إنتهاكات المعاهدة[63] .

كما أكدَ كيندي على أن واشنطن ستحتفظ بالقدرة على إستخدام الأسلحة النووية وأن تكون غير ملزمة بالمعاهدة إذا إنتهكتها الحكومة السوفيتية ، وستواصل برامج تجارب صارمة تحت الأرض ، لذلك عدت لجنة العلاقات الخارجية شهادة رؤساء الأركان المشتركة والتأكيدات التي أصدرها كيندي كافية ، ووافقت على المعاهدة في 29 اب 1963 ونتيجةً لذلك أعطى مجلس الشيوخ موافقته على المعاهدة في 24 من الشهر التالي ، وصادق عليها كيندي في 7 تشرين الأول من العام نفسه ، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في العاشر منه عندما تم تبادل وثائق التصديق بين واشنطن ولندن وموسكو ، كما

DOI:10.18018/URUK/020-13/696-710

صادقت الأمم المتحدة على المعاهدة بعد أسبوع[64].

يتضح مما تقدم ، أن الولايات المتحدة الامريكية عدت إستمرار سباق التسلح النووي بطريقة تصاعدية ينتج عنه ظهور قوى نووية جديدة تغير من خارطة التوازن الدولي مما يشكل تهديداً لأمنها القومي والدولي ، لذلك أولت أهمية خاصة لمفاوضات الحد من إنتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب النووية ، وعدتها وسيلة ردع فعالة لإيقاف ومنع القوى التي لديها تطلعات نووية ، وذلك بعد إيجاد أرضية مشتركة من المصالح السياسية المتبادلة بينها وبين الاتحاد السوفيتي ، لكن محاولة الإستئثار بالقوة النووية وحصرها بين هاتين القوتيين زادت من رغبة الدول الأخرى في إمتلاكها للأسلحة النووية الخاصة بها لتحقيق مكانة وإمتياز يعتد به على الصعيد الدولي . وبالتالي أخفقت الولايات المتحدة الامريكية بالحفاظ على حالة توازن القوى النووية والسياسية بعدم الحد من إنتشار الأسلحة النووية حتى بعد نجاحها بعقد معاهدة حظر التجارب النووية .

الخاتمة

من خلال دراستنا للجهود الامريكية التي بذلت لعقد معاهدة الحظر الجزئي لتجارب الأسلحة النووية ، تبين أن الولايات المتحدة الامريكية نجحت في عقد معاهدة حظر التجارب النووية عام 1963 ، والتي مثلت أول اتفاق بين واشنطن وموسكو في ميدان نزع السلاح وأول معاهدة عالمية النطاق ، لكن خلو المعاهدة من إجراءات الرقابة والسيطرة والتحقق شكل ثغرة قللت من أهميتها بالقضاء على سباق التسلح النووي ، فعلى الرغم من أن المعاهدة حظرت إجراء التجارب في البيئات الثلاث (الغلاف الجوي والفضاء الخارجي وتحت سطح الماء) على القوى النووية الثلاث مكتفية بما حققته من تقدم نووي ، إلا أنها أعطت مسوغاً قانونياً لهذه القوى بإجراء تجاربها النووية تحت الأرض.

كما تبين ايضاً أن معاهدة حظر التجارب النووية لا تلزم إلا الدول الموقعة عليها مما أعطى الحرية للدول الأخرى بإجراء تجاربها في البيئات المحظورة من دون أن يترتب عليها التزام قانوني أو سياسي ، وبالتالي فإن المعاهدة بعيدة عن كونها مؤثرة في إيقاف سباق التسلح أو تمتلك القدرة على أن تستخدم بوصفها كوسيلة لمنع إنتشار الأسلحة النووية أو لتجنب التهديد النووي للأمن القومي الامريكي والعالمي .

الهوامش

(1) اعلن كيندي في 22 تشرين الاول 1962 ان المخابرات الامريكية اكتشفت صواريخ نووية سوفيتية في كوبا قادرة على شن هجوم نووي على الولايات المتحدة ، وامر بفرض الحصار على كوبا واعتراض اي سفينة متوجهة نحو كوبا بما فيها سفن الشحن الكوبية واعلن حالة التأهب للقوات النووية الامريكية ، وناشد خروشوف بإزالة هذه الصواريخ وتحت اشراف الامم المتحدة ، وفي 28 تشرين الاول 1962 وافق خروشوف على ازالة الصواريخ مقابل تعهد امريكي بعدم غزو كوبا . ينظر:
اميرة رشك الزبيدي ، ازمة الصواريخ الكوبية عام 1962 واثرها في العلاقات الامريكية – السوفيتية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، 2007، ص 95.

(2) نيكيتا خروشوف : (1894 – 1971) رجل دولة سوفيتي ، قاد الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة كأمين اول للحزب الشيوعي السوفيتي منذ 3 اذار 1953 وبعد موت ستالين الذي تسبب بالصراع على السلطة ظهر فيه خروشوف منتصرا بعد تعزيز قيادته للحزب مع قيادته لمجلس الوزراء في 25 شباط 1956 ، وقد تامر عليه اعضاء الحزب الشيوعي السوفيتي وقاموا بعزله عام 1964. للمزيد ينظر:
The Encyclopedia Americana International Edition, Americana Corp ,New York,1968,Vol.30, PP.123-124.

(3) جون كيندي : (1917-1963) سياسي ورئيس الولايات المتحدة الخامس والثلاثين من 20 كانون الثاني 1961 وحتى اغتياله في 22 تشرين الثاني 1963 ، وانتخب في مجلس النواب الامريكي عن الحزب الديمقراطي عام 1946 وايضا لمجلس الشيوخ عن ولاية ماساتشوستس عام 1952، وقيل ان احد اسباب اغتياله في 22 تشرين الثاني 1963 هي اصراره على فتح المنشآت النووية الإسرائيلية للتفتيش والتحقق منها . للمزيد ينظر:
Michael Meagher, John F. Kennedy A Biography,Greenwood,California,2011,PP.10-34.

(4) F.R.U.S.,Vol.VI, Letter From Chairman Khrushchev to President Kennedy,No.68, Moscow, October 28, 1962,P.184.

(5) U.N.O.D.A.,Vol.II,Message From President Kennedy to Premier Khrushchev,No.99 October 28,1962,P.1000.

DOI:10.18018/URUK/020-13/696-710

(6) U.N.O.D.A.,Vol.II,General Assembly Resolution 1762 (XVII): The Urgent Need for Suspension of Nuclear and Thermonuclear,No.109 ,November 6,1962,P.1029.

(7) ديـن روسـك : (1909-1994) سياسـي ورجـل دولـة امريكي ، التحـق بوزارة الخارجية في شباط 1945 وعمل في مكتب شؤون الامم المتحدة من نفس العـام ، واصبح نائبا لوكيل وزارة الخارجيـة عـام 1950 ، وفي 12 كانون الاول 1960 اختاره الرئيس كيندي ليكون وزير خارجيته ليستمر بعد اغتيـال كينـدي في منصبه برئاسـة الـرئيس جونسـون حتى العـام 1969. للمزيد ينظر:

The Encyclopedia Americana ,Op.Cit.,Vol.20, PP.230-231.

(8) اناتولي دوبرينين : (1919-2010) دبلوماسي سـوفيتي ، التحق بمدرسة الدبلوماسية العليا في موسكو عام 1944، وانضم الى الخدمة الدبلوماسية بوزارة الخارجية السـوفيتية عـام 1946، وتم تعيينه سـفيرا لدى الولايات المتحدة للأعوام 1962-1986. للمزيد ينظر:

The New Encyclopedia Britannica,15th edition, New York,1975,Vol.29,PP.311-312.

(9) F.R.U.S.,Vol.VII ,No transfer of nuclear weapons,No.248Washington, December 10, 1962,P.621.

(10) F.R.U.S.,Vol.VII, Editorial Note, No.249 ,Paris, December 12, 1962,P.622.

(11) F.R.U.S.,Vol.VI, Letter From Chairman Khrushchev to President Kennedy,No.85, Moscow, December 19, 1962,P.235; F.R.U.S.,Vol.VI, Message From President Kennedy to Chairman Khrushchev,No.87, Washington, December 28, 1962,P.2390.

([12]) فاسـيلي كوزنتسـوف : (1901-1990) سياسـي سـوفيتي ، التحـق بالحزب الشيوعي في ايار 1927، وشغل عدد من المناصب الحكومية اولها منصب رئيس مجلس السوفيات للقوميات للمدة 1946-1950 ، ثم اصبح النائب الاول لوزير الخارجية عام 1955، كما تولى منصب رئيس مجلس السوفيات الاعلى للمدة 1983-1984. للمزيد ينظر:

The Encyclopedia Britannica,Op.Cit.,Vol.12,PP.121-122.

(13) F.R.U.S.,Vol.VII,Memorandum of Conversation,No.255,Washington, January 9, 1963,P.629.

(14) F.R.U.S.,Vol.VII, Editorial Note, No.262, Washington, February 8, 1963,P.645.

(15) F.R.U.S.,Vol.VII, Memorandum of Conversation,No.255,Op.Cit.,P.630.

(16) بالإشارة الى معاهدة التعاون التي عقدت بين المانيا الاتحادية وفرنسا التي عقدت في 22 كانون الثاني 1963، قد نصت هذه المعاهدة على عمل اجتماعـات دوريـة بـين البلـدين وعلى التعـاون العسـكري الشـامل بينهمـا. ينظر:

محمد سـمير خزعـل ، كونراد اديناور ودوره في السياسـة الخارجيـة لألمانيا الاتحادية (1949-1963) ، اطروحـة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 2016 ، ص 210.

(17) F.R.U.S.,Vol.VII, Memorandum of Conversation,No.261,Washington, February 7, 1963,P.641.

(18) F.R.U.S.,Vol.VII, Memorandum of Conversation,No.263, Washington, February 9, 1963,P.648.

(19) هيرفي الفانـد : (1907-1994) دبلوماسـي فرنسـي ، اصـبح الممثـل الفرنسي في حلف الناتو بين عامي 1952-1954، ثم الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة في عام 1955، وشغل منصب سفير فرنسا في واشنطن للأعوام 1956-1965. للمزيد ينظر:

The Encyclopedia Britannica,Op.Cit.,Vol.28,PP.54-55.

(20) F.R.U.S.,Vol.VII,Memorandum of Conversation,No.265,Washington, February 28, 1963,P.651.

([21]) هارولـد مـاكميلان : (1894 – 1986) سياسـي ورجـل دولـة بريطـاني ، شـغل منصب وزير الخارجية في حكومة تشرشـل المؤقتة من ايار – تموز 1945 ثم شغل عدة مناصب وزارية واهمها رئيس لوزراء بريطانيا الاولى في 10 كـانون الثـاني 1957 – 1959 والثانيـة 1959-1963 ، وفي حكومتـه الثانية نجح في عقد معاهدة حظر التجارب النووية مع الولايات المتحدة الامريكية وموسكو في 25 تموز 1963. للمزيد ينظر:

Nigel Fisher ,Harold Macmillan a Biography, Martin Press, New York,1982,P.26-30.

(22) F.R.U.S.,Vol.VII, Editorial Note,No.267, London, March 16, 1963,P.656.

([23]) لـولين تومسـون : (1904- 1972) دبلوماسـي امريكي ، انضـم لـوزارة الخارجية عام 1928، عمل كسكرتير ثاني في موسكو عام 1941 ، ثم شغب منصب سفير واشنطن فيها لغاية عام 1963. للمزيد ينظر:

The Encyclopedia Americana,Op.Cit.,Vol.6, PP.90-94.

(24) F.R.U.S.,Vol.VII, Memorandum From the Ambassador at Large (Thompson) to Secretary of State Rusk,No.268, Washington, March 21, 1963,P.658.

(25) F.R.U.S.,Vol.VII, Message From President Kennedy to Prime Minister

Macmillan,No.269,Washington, March 28, 1963,P.660.

([26]) وتقسم هذه الإجراءات إلى قسمين ، اولاً / الإجراءات غير المباشرة : تنسيق العمل الدبلوماسي لإقناع الصين الشعبية بان من مصلحتهم قبول شروط حظر التجارب النووية او اي ترتيبات اخرى للحد من انتشار الاسلحة النووية ، تكثيف جهود الدعاية والحرب النفسية ، تشجيع الدول الاخرى على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية ، تشجيع الدول الاخرى على فرض حظر على جميع تجارة الصين الشعبية وحرمانها من استخدام الاراضي الاجنبية . ثانياً / الإجراءات المباشرة : استخدام القوة البحرية الامريكية لفرض حصار بحري فعال على الصين الشعبية والذي من شانه ان يمارس ضغطا اقتصاديا خطيرا بمساعدة ودعم حلفاء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . استخدام القوة العسكرية المباشرة ضد الصين الشعبية بعد استنفاذ جميع الاجراءات السابقة . ينظر:

F.R.U.S.,Vol.VII, Memorandum From the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McNamara,No.283, Washington, April 29, 1963,P.690.

(27) F.R.U.S.,Vol.VII, Telegram From the Department of State to the Embassy in the Soviet Union,No.276, Washington, April 15, 1963,P.678.

(28) F.R.U.S.,Vol.VII,Letter From Chairman Khrushchev to President Kennedy,No.285, Moscow, May 8, 1963,P.694.

(29) F.R.U.S.,Vol.VII, Telegram From the Department of State to the Embassy in the Soviet Union,No.289, Washington, May 30, 1963,P.708.

(30) John F. Kennedy, Public Papers of the Presidents of the United States, United States Government Printing Office,Washington,1963,P.459.

(31) F.R.U.S.,Vol.VII, Paper by the Deputy Director of the Arms Control and Disarmament Agency (Fisher),No.296, Washington, June 20,1963,P.708.

([32]) تشارلز بوهلين : (1904-1974) دبلوماسي امريكي، التحق بوزارة الخارجية في عام 1929 واصبح متخصصا في شؤون الاتحاد السوفيتي ، وفي نيسان 1953 عينه ايزنهاور سفيرا لواشنطن في موسكو، واعيد الى فرنسا كسفير لواشنطن للأعوام 1962-1968 خلال رئاسة جون كيندي وليندون جونسون. للمزيد ينظر:

The Encyclopedia Americana,Op.Cit.,Vol.5, PP.56-57.

(33) F.R.U.S.,Vol.VII, telegram from Paris,No295, Paris, June 15,1963,P.706.

(34) U.N.O.D.A.,Vol.II, Anglo-America Proposal Submitted to the Eighteen Nation Disarmament Committee: Draft Treaty Banning Nuclear Weapon Tests in the Atmosphere Outer Space and Underwater,No.78, August 27,1962,P.804.

(35) F.R.U.S.,Vol.VII, Memorandum of Conversation,No.304, Birch Grove, England, June 29, 1963,P.753.

([36]) لقد قدمت هيأة الاركان المشتركة سبب اعتراضها على مشروع معاهدة الحظر الجزئي في 26 حزيران 1963امام لجنة ستينيس التابعة للكونغرس الامريكي : بان المعاهدة تسمح للاتحاد السوفيتي بإجراء تجارب سرية اذا تم الغاء التفتيش فان ميزان القوى الاستراتيجي والتكتيكي سيتغير لصالح الاتحاد السوفيتي ولم تحدد مسؤولية التهرب عن الالتزام بالاتفاقية وبالتالي فان المعاهدة ليست في مصلحة الامن القومي الامريكي . ينظر:

Shane J. Maddock, the Quest for American Atomic Supremacy from World War II to the present ,University of North Carolina Press , 2010,P.210.

([37]) روبرت ماكنمارا : (1916-2009) وزير الدفاع الامريكي ، حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا عام 1937، وشهادة الماجستير في ادارة الاعمال من جامعة هارفارد عام 1939، والتحق بالجيش الامريكي برتبة ضابط خلال الحرب العالمية الثانية ، وعمل وزير الدفاع تحت رئاسة جون كيندي وليندون جونسون للأعوام 1961-1968. للمزيد ينظر:

Roger R. Trask, The Department of Defense 1947-1997,Office of the Secretary of Defense, Washington,1997,PP.78-79.

([38]) ويليام فوستر: (1897-1984) مسؤول حكومي امريكي، التحق بإدارة ترومان في منصب وكيل وزير التجارة عام 1948وفي عام 1951 عينه ترومان نائبا لوزير الدفاع ، وعمل مع كيندي في عام 1961 لإصدار قانون ينشئ وكالة الحد من الاسلحة وشغل منصب المدير المؤسس لها (1961-1968). للمزيد ينظر:

The Encyclopedia Americana,Op.Cit.,Vol.29, PP.412-413.

(39) F.R.U.S.,Vol.VII, Summary Record of the 515th Meeting of the National Security Council,No.318,Washington, July 9,1963,P.780.

[40] - (40) Ibid.,P.781.

(41) F.R.U.S.,Vol.VII,Summary Record of the 515th Meeting of the National Security Council,No.318,Op.Cit.,P.782.

([42]) افريل هاريمان : (1891- 1986) دبلوماسي أمريكي ، ينتمي إلى الحزب الجمهوري لكنه انتقل إلى الحزب الديموقراطي عام1927، عين سفير الولايات المتحدة في الاتحاد السوفيتي بين عامي (1943-1946) ، ومستشاراً في إدارة كندي بين عامي (1961-1963) ، وإدارة جونسون بين عامي (1964-1968) ، شارك كمندوب للولايات المتحدة في مفاوضات السلام في باريس مع فيتنام الشمالية بين عامي (1968-1969) . للمزيد ينظر:

The New Encyclopedia Britannica,Vol.13,Op.Cit.,PP.913-914.

(43) F.R.U.S.,Vol.VII, Instructions for the Under Secretary of State for Political Affairs (Harriman),No.319, Washington, July 10, 1963,P.786.

([44]) هيلشام فيسكونت : (1907-2001) سياسي بريطاني، حاصل على شهادة القانون من جامعة اوكسفورد عام 1931، وعين وزيرا للتربية عام 1957، وانتخب رئيسا لحزب المحافظين البريطاني في ايلول 1957، وعين وزيرا للعلوم والتكنلوجيا للمدة 1959-1964. للمزيد ينظر:

The Encyclopedia Britannica,Op.Cit.,Vol.29,PP.190-191.

(45) F.R.U.S.,Vol.VII,Telegram From the Embassy in the Soviet Union to the Department of State,No.325, Moscow, July 15, 1963,P.800.

(46) F.R.U.S.,Vol.VII,Telegram From the Department of State to the Embassy in the Soviet Union,No.326, Washington, July 15, 1963,P.830.

(47) F.R.U.S.,Vol.VII,Telegram From the Embassy in the Soviet Union to the Department of State,No.328,P.788.

([48]) اندريه غروميكو : (1909- 1989) دبلوماسي سوفيتي ، تم تعيينه الممثل الدائم للاتحاد السوفيتي لدى الامم المتحدة عام 1946 وقد اشتهر بتسميته من قبل الوفود الغربية بالسيد NO لكثرة استخدامه لحق النقض الفيتو فخلال السنوات العشر الاولى من عمل الامم المتحدة استخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض 79 مرة ، وعين سفيرا في بريطانيا عام 1952 ، ثم اصبح وزيرا للخارجية للفترة 1957 – 1985 . للمزيد ينظر :

The Encyclopedia Americana ,Op.Cit.,Vol.3, PP.480-481.

(49) F.R.U.S.,Vol.VII, Telegram From the Department of State to the Embassy in the Soviet Union,No.332, Washington, July 18, 1963,P.810.

(50) F.R.U.S.,Vol.VII,Telegram From the Embassy in the Soviet Union to the Department of State,No.335,Moscow, July 20, 1963,P.818.

(51) F.R.U.S.,Vol.VII,Telegram From the Embassy in the Soviet Union to the Department of State,No.345, Moscow, July 23, 1963,P.839.

(52) F.R.U.S.,Vol.VII,Telegram From the Department of State to the Embassy in the Soviet Union,No.351, Washington, July 24, 1963,P.851.

([53]) وتم التوقيع على المعاهدة بشكل رسمي في 5 اب 1963 بموسكو وبحضور دين روسك وزير الخارجية الامريكي وغروميكو وزير الخارجية السوفيتي ودوغلاس هوم وزير خارجية بريطانيا وبحضور يوناثت الامين العام للأمم المتحدة . للمزيد ينظر:

U.N.O.D.A.,Treaty Banning Nuclear Weapon Tests in the Atmosphere in Outer Space and Under Water,No.231, August 5,1963,P.291; Shane J.Maddock, Op.Cit.,PP.212-213.

[54] - (54) Glenn T.Seaborg , Kennedy-Khrushchev and the test ban, University of California Press,London,1981,P.202.

([55]) شارل ديغول : (1890-1970) ضابط عسكري ورجل دولة وسياسي فرنسي ، وفي 1 حزيران 1958 شكل ديغول حكومته بتكليف من الرئيس الفرنسي كوتي ، وفي 8 كانون الثاني 1959 انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة بعد تعديل الدستور ليستمر في منصبه حتى اعلن استقالته في 28 نيسان 1969، ومارس ديغول سياسة العظمة مؤكدا ان فرنسا كقوة كبرى يجب ان لا تعتمد على دول اخرى كالولايات المتحدة من اجل امنها القومي وازدهارها وتحقيقا لهذه الغاية اتبع سياسة الاستقلال الوطني التي دفعته الى تطوير برنامج نووي مستقل جعل من فرنسا رابع قوة نووية وذلك في شباط 1960. للمزيد ينظر

زينب عباس التميمي ، العلاقات الفرنسية الامريكية السياسية في عهد شارل ديغول 1958-1969، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، 2014، ص73-98.

([56]) فعلى الرغم من اعتراض روسك على هذه الخطوة وتحذيره من تقديم المساعدة النووية الامريكية الى فرنسا باعتبارها امر خطير جدا ، وان فرنسا مصرة على تطوير قدرتها النووية الخاصة لا يستند الى رغبتها في الانضمام الى النادي النووي فقط وانما رغبة ديغول بجعل فرنسا في مصاف الدول الكبرى . ينظر:

F.R.U.S.,Vol.VII, Letter From President Kennedy to President de Gaulle,No.352, Washington, July 25, 1963,P.852 ; F.R.U.S.,Vol.VII, Memorandum of Conference With President Kennedy,No.340,828.

(57) F.R.U.S.,Vol.VII,Telegram From the White House to the Embassy in France,No.358,Washington, August 4, 1963,P.867.

([58]) فاطمة جاسم خريجان ، الخلاف السوفيتي الصيني 1956-1969، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية للبنات ، 2012، ص 120.

([59]) فقد اجرت فرنسا50 تجربة نووية في الغلاف الجوي في المحيط الهادي حتى عام 1974، اما الصين الشعبية اجرت تجربتها النووية الاولى في 16 تشرين الاول 1964 والثانية في 14 ايار 1965، مما يدل على تقدم الصين الشعبية رغم كل العقبات التي اعترضت طريقها من جانب الولايات المتحدة . ينظر:

Shane J. Maddock, Op.Cit.,P.214.

([60]) كونراد اديناور : (1876-1967) سياسي ورجل دولة الماني ، اسس الحزب الديمقراطي المسيحي في كانون الثاني 1946، وانتخب في 15 ايلول 1949مستشارا (رئيسا للحكومة) الالمانية واعيد انتخابه لهذا المنصب اربع مرات ليستقيل بعدها في عام 1966، وخلال سنوات حكمه اقام علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وحققت المانيا الاتحادية الاستقرار والاحترام الدولي والازدهار الاقتصادي بسبب المعجزة الاقتصادية التي حققها. للمزيد ينظر:

محمد سمير خزعل ، المصدر السابق ، ص 11- 67 .

(61) F.R.U.S.,Vol.VII,Telegram From the Department of State to the Embassy in Germany,No.360, Washington, August 6, 1963,P.871.

(62) F.R.U.S.,Vol.VII,Telegram From Secretary of State Rusk to the Department of State,No.361, Bonn, August 10, 1963,P.874.

(63) Glenn T.Seaborg,Op.Cit.,P.204.

64) Ibid.,PP.205-209.(

المصادر:

اولا: الوثائق المنشورة :

1. وثائق وزارة الخارجية الامريكية :

1- Foreign Relation of the United States, Diplomatic Papers,1961–1963, Arms Control and Disarmament , Vol.VII, Washington,1995 .

2- Foreign Relation of the United States, Diplomatic Papers,1961–1963, Kennedy-Khrushchev Exchanges, Vol.VI, Washington,1996 .

3- Foreign Relation of the United States, Diplomatic Papers,1961–1963, Soviet Union, Vol.V, Washington,1998 .

2-وثائق مكتب الامم المتحدة لشؤون نزع السلاح :

1- United Nations Office for Disarmament Affairs, Documents on Disarmament 1962, Vol.I, Washington, 1963 .

2- United Nations Office for Disarmament Affairs, Documents on Disarmament 1962, Vol.II, Washington, 1963 .

3- United Nations Office for Disarmament Affairs, Documents on Disarmament 1963, Washington, 1964 .

ثانيا : الرسائل والاطروحات الجامعية :

1- اميرة رشك الزبيدي ، ازمة الصواريخ الكوبية عام 1962 واثرها في العلاقات الامريكية – السوفيتية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، 2007 .

2- زينب عباس التميمي ، العلاقات الفرنسية الامريكية السياسية في عهد شارل ديغول 1958-1969، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، 2014 .

3- فاطمة جاسم خريجان ، الخلاف السوفيتي الصيني 1956-1969، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية للبنات ، 2012 .

4- محمد سمير خزعل ، كونراد اديناور ودوره في السياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية (1949-1963) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 2016 .

ثالثا : الكتب باللغة الانكليزية :

1- Glenn T. Seaborg , Kennedy-Khrushchev and the test ban, University of California Press,London,1981.

2- John F. Kennedy ,Public Papers of the Presidents of the United States, United

States Government Printing Office,Washington,1963 .
3- Michael Meagher, John F. Kennedy A Biography,Greenwood,California,2011.
4- Nigel Fisher ,Harold Macmillan a Biography, Martin Press, New York,1982 .
5- Roger R. Trask, The Department of Defense 1947-1997,Office of the Secretary of Defense, Washington,1997.
6- Shane J. Maddock, the Quest for American Atomic Supremacy from World War II to the present ,University of North Carolina Press , 2010 .

رابعا: الموسوعات :

1- The Encyclopedia Americana International Edition, Americana Corp ,New York,1968 .
2- The New Encyclopedia Britannica,15th edition, New York,1975 .

Abstract

The issue of banning nuclear-weapon-test ipoa-iuu occasion means to prevent others from acquiring nuclear weapons by the United States of America, which were considered an appropriate way to keep its nuclear progress and maintenance through to its national security from the threat of states with nuclear aspirations such as France and China, and moved to the international level to convince these countries, including the Soviet Union to commit to not to do testing of nuclear weapons, it can through a nuclear test ban treaty 1963.